مقدمة الفصل الثاني :

تمثل السياسة النقدية في مفهومها النظري وجهة نظر وأفكار تجسدت لدى الكثير من الاقتصاديين في ما يخص مكانتها كمجموعة من المتغيرات التي تستعملها أصحاب القرار لحالتين :

1. القضاء أو تقليص أثار وتداعيات أزمة اقتصادية راهنة

وسيلة لتحقيق أهداف قريبة تتمثل في تحقيق معدلات نمو ايجابية وأهداف بعيدة تتمثل في أهداف التنمية الشاملة .

المبحث الأول : أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية

حسب أنصار السياسة النقدية فهذه الأخيرة هي السيدة في التأثير على التوازن الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال فعاليتها ، وهذا حسب المدرسة النقدية وكذا النيوكلاسيك ولعل تحركات منحنى LM إيجابية دليل على ذلك ، ويمكن التعبير عن متغيرات السياسة النقدية بعدة مصطلحات أو مفاهيم منها : كمية النقود أو سرعة تداولها أو معامل السيولة .

المطلب الأول : التعريف بالمتغيرات الكلية الاقتصادية

أ. **التضخم** [1]: تتمثل ظاهرة التضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد ، هذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شرائها هذه الوحدة من النقد ، وهذه الكمية من السلع والخدمات تقل بارتفاع أثمانها وتزيد بانخفاض هذه الأثمان ومن هنا فان تناسب عكسي بين القوة الشرائية لوحدة النقد وبين المستوى العام للأسعار .
وبالتالي المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل والمستمر للأسعار ، ولتفسير ظاهرة التضخم فيرى أنصار النظرية الكمية أن الزيادة في كمية النقد المتداول في السوق (M2) هو سبب ظهور البوادر التضخمية بمعنى هناك علاقة طردية بين (M2)(الكتلة النقدية) والتضخم .

ب. **البطالة** : عرفها البعض على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاطلة عن العمل في الاقتصاد مع توفر الرغبة الكاملة لديها والقدرة على ممارسة هذا العمل .

ج. **النمو الاقتصادي** : يعرف على أنه ذلك الزيادة السنوية المعبر عنها بالنسبة المئوية للناتج الوطني الصافي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقاسا بالنسبة للفرد وبعكس هذا

[1] ناضم محمد ذوري الشمري، مدخل في علم الاقتصاد ، دار زهوان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 378 .

المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي ، كما أن النمو الاقتصادي لا يعني زيادة في إجمالي الناتج المحلي .

د. **التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات)**[1] : هو عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة ، والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون سنة .

المطلب الثاني : دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال المربع السحري لكالدور

التأصيل النظري لمنحنى كالدور : نقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية ، وعند تحديد قيم هذه الأهداف بنقاط على معلم متعامد ومتجانس وربط هذه النقاط ببعضها البعض تعطي لنا شكلا مربعا ويسمى مربعا سحريا لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة في نفس الوقت وتتمثل هذه الأهداف في : [2]

1. **تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول** : ونقصد هنا معدل النمو الحقيقي وليس الاسمي ، لأن الاسمي يعكس نمو الإنتاج ككميات للسلع والخدمات وكذا يعكس نمو الأسعار ، والذي يهمنا في الاقتصاد الزيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة ، ولذلك نستعمل معدل نمو حقيقي في التحليل الاقتصادي .
2. **تحقيق معدل تضخم منخفض ومناسب للاقتصاد** : المقصود بمعدل تضخم مناسب بالمستهلك للاقتصاد بأنه لا يكون مرتفع جدا وبذلك يكون مضر بالمستهلك ، وبالتالي الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي ، كما لا يجب أن يكون مساويا للصفر

[1] فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 233 .

[2] سعودي عبد الصمد ، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر (2001– 2014) ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف ، 2015– 2016 ، ص 282 .

لأنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث ركود اقتصادي باستطاعته تدمير النظام المالي ككل لذلك يرى فيشر أن التضخم المناسب للاقتصاد يتراوح بين (1 _ 3 %) .

3. تحقيق معدل بطالة منخفض : كل الدول تسعى إلى تحقيق التشغيل الكامل وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة ، إلا أن تحقيق ذلك أمر صعب حتى في الدول المتقدمة مما يبقى على معدل بطالة طبيعي موجود في أي اقتصاد حتى لو كان متقدما.

4. تحقيق توازن اقتصادي خارجي (توازن ميزان المدفوعات) : إن التوازن الاقتصادي الخارجي مهم جدا بالنسبة لأي دولة ، فحدوث عجز في ميزان المدفوعات يعني بأن هذه الدولة تعيش في مستوى أكبر من إمكانيتها ، أما الفائض يعني العيش في مستوى معيشي اقل من إمكانيات هذه الدولة ، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها ، ويعبر عن التوازن الخارجي بنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك للأهداف السابقة عبارة عن نسب مئوية.

شكل1 : المربع السحري ومدى تعارض أهدافه :

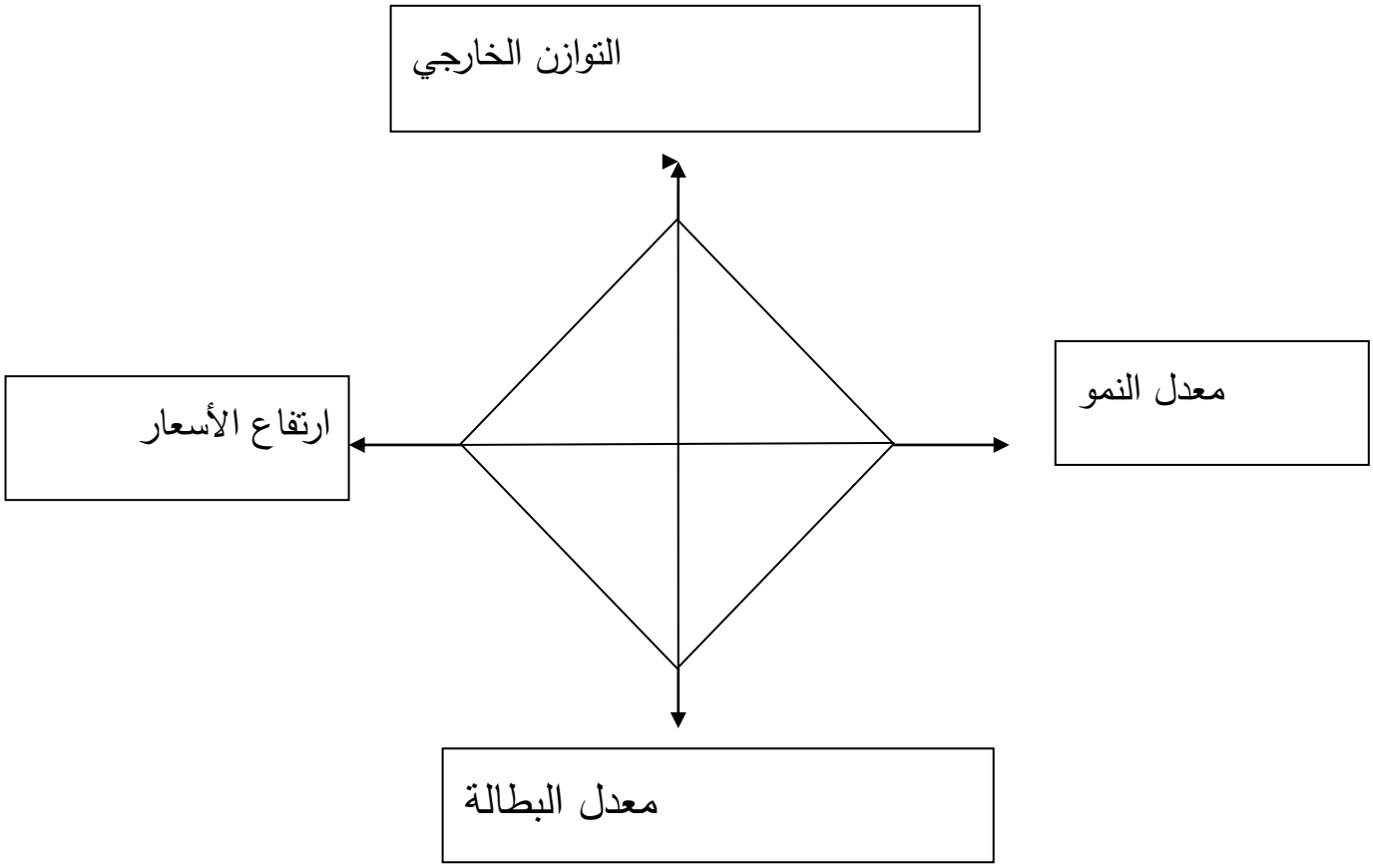

المصدر : قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق ،ص 24 .

_ إن تحقيق الأهداف الأربعة السابقة ليس بالأمر السهل وذلك لتعارض الأهداف مع بعضها البعض ، فمن خلال الشكل نلاحظ أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن ، حيث أن الاقتراب من احد الأهداف فقد يرافقه ابتعاد عن آخر رغم أنه مبدئيا لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل ، فالتعارض يكون بين التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات ، وأيضا التعارض بين البطالة والتضخم ، وكذلك بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار .

فالعلاقة بين استقرار الأسعار والتوظيف الكامل هي إحدى الحالات التي توضح ذلك ، فمن الصعب تحقيق كلا الهدفين السابقين في نفس الوقت فزيادة التشغيل تؤدي إلى رفع الأسعار، كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل التام وتوازن ميزان المدفوعات ، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى ، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل و العمالة ، إلا أن ذلك سيؤدي إلى الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات ، وبالتالي تأثير سلبا على وضعية ميزان المدفوعات .

_ أما العلاقة بين النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار فهي واحدة من أكثر العلاقات جدلا ، فهناك من يؤكد أن النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار في حين يرى البعض أن التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية ، أما من منظور البعض الآخر(موقف وسط) ، فان التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو إلا أنه يكون ملازما له . [1]

المطلب الثالث : علاقة المتغيرات بالسياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي :

يمكن شرح هذه العلاقة المتباينة اعتمادا على مربع كالدور وذلك بتفضيل كل متغير على حدا ومدى تأثير السياسة النقدية فيه .

[1] اكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2009 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر –3– ، 2011 ،ص 49 .

الجدول 1 : يوضح علاقة الكتلة النقدية بمعدلات النمو الاقتصادي

السنوات	الكتلة النقدية	معدل النمو الاقتصادي
2008	6955،9	2،4
2009	7178،7	1،6
2010	8162،8	3،6
2011	9929،2	2،9
2012	11015،1	3،4
2013	11941،5	2،8
2014	13673،2	3،8
2015	13704،5	3،8

1. **توازن السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خلال فترة 2008 – 2015 :**

هناك من يرى ضعف أو عدم وجود علاقة بين متغيرات السياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خصوصا في المدى القصير والنظرية النقدية أحد هذه الآراء ، فهي ترى أنه لا توجد علاقة بين السياسة النقدية والنمو إلا على المدى البعيد ، ولكن من الناحية التطبيقية تتساءل هل ساهمت بعض إجراءات بنك الجزائر في تحقيق نمو اقتصادي والجدول يوضح ذلك :

أ. **النمو الاقتصادي الفترة [2008– 2010]** : نلاحظ أن النمو الاقتصادي في هذه الفترة وجود نمو متسارع لل PiB في الجزائر حيث قد بلغ سنة 2008 ب 2،4% رغم أنه في سنة 2009 تم تسجيل قيمة دنيا تمثلت في 1،6 ومرد ذلك يعود إلى الأزمة الاقتصادية العالمية ومدى تأثيرها على البلدان المصدرة للنفط في الجزائر ليعاود ارتفاع في السنة الموالية 2010 ب 3،6 % مستفيدا من النمو خارج

قطاع النفط بسبب انخفاض العائدات النفطية في الجزائر إلى جانب معدلات التضخم المسجلة في تلك السنوات .

ب.الفترة [2011- 2013] : نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة ، حيث انخفضت سنة 2011 أين كان معدل النمو الاقتصادي ب 2،9 % مقارنة ب 3،6% سنة 2010 ثم ارتفع سنة 2012 وبلغ 3،4% لينخفض سنة 2013 ويصل 2،80 % .

ج.الفترة [2014- 2015]: في هذه الفترة ارتفع معدل النمو الاقتصادي سنة 2014 بلغ 3،8% وفي سنة 2015 فأن معدل النمو ضل مستقرا

الجدول 2 : يوضح علاقة الكتلة النقدية بمعدلات البطالة

السنوات	الكتلة النقدية	معدل البطالة
2008	**6955،9**	**11،3**
2009	**7178،7**	**10،2**
2010	**8162،8**	**10**
2011	**9929،2**	**10**
2012	**11015،1**	**11**
2013	**11941،5**	**9،8**
2014	**13673،2**	**10،6**
2015	**13704،5**	**11،2**

2. **دور السياسة النقدية في تقليص البطالة** : الجزائر من البلدان التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة فيها ومن الأسباب المفسرة لذلك ضعف الجهاز الإنتاجي وخاصة في

القطاع خارج النفط ونظريا يمكن تقليص البطالة بأدوات السياسة النقدية وذلك بتطبيق العلاقة العكسية المعروفة لدى الاقتصاديين والمتمثلة في علاقة البطالة بالتضخم (فليبس) ، وهذا مؤشر على وجود علاقة عكسية في المدى القصير بين البطالة والتضخم ، كما أن لعرض النقود تأثير على تقليص البطالة ، ويمكن زيادة عرض النقود التي تؤدي إلى منح الائتمان يتم تقليص معدلات البطالة .

من خلال هذا الفرع سنوضح دور السياسة النقدية في تقليص البطالة .

أ.الفترة [2008– 2010] : من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة في انخفاض ، حيث بلغ سنة 2008 ب 11،3% ليصل إلى 10،2% سنة 2009 و 10% سنة 2010 ، وهذا الانخفاض في معدلات البطالة لا يمكن إرجاعه إجمالا إلى السياسة النقدية ، حيث نلاحظ في هذه الفترة أن نمو الكتلة النقدية كان متذبذب لكن مع ذلك استمر معدل البطالة في الانخفاض .

ب.الفترة [2011– 2013] : من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة تعتبر منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة لتصل سنة 2011 إلى 10% نفس سنة 2010 والى 11% سنة 2012 لتصل إلى أدنى مستوى سنة 2013 بمعدل 9،8% ويرجع هذا الانخفاض إلى المشاريع والبرامج التنموية المحققة من طرف الدولة .

ج.الفترة [2014– 2015] : من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة 10،6 % سنة 2014 ، أما في 2015 ارتفع مستوى البطالة لما يمثله القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني .

نستنتج أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل خلال فترة الدراسة .

الجدول 3 : يوضح علاقة الكتلة النقدية بمعدلات التضخم

السنوات	الكتلة النقدية	معدل التضخم
2008	6955،9	4،86
2009	7178،9	5،74
2010	8162،8	3،91
2011	9929،2	4،52
2012	11015،1	8،89
2013	11941،5	3،26
2014	13673،2	2،92
2015	13704،5	4،8

3. مدى مساهمة متغيرات السياسة النقدية في استهداف التضخم : [1]

مصطلح استهداف التضخم هو مصطلح حديث نسبيا في أدبيات النظريات النقدية اعتمد لأول مرة في ثمانينات القرن الماضي بنيوزيلندا وشاع استخدامه بكثرة في بلدان أمريكا اللاتينية لأنها كانت تعاني من التضخم الجامح ويختلف مصطلح استهداف التضخم عن باقي المصطلحات الأخرى التي تحد من التضخم في الكثير من الأمور منها مايلي :

- يجب الوصول إلى مستويات تضخم كمية بمعنى وجود مجال لا يمكن تجاوزه .
- يترك هذا العمل إلى البنك المركزي دون تدخل حكومة (استقلالية البنك المركزي) .

[1] رايس فضيل ، تحديات السياسات النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000 – 2011) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 61،62 شتاء ربيع ، جامعة تبسة ، 2013 ، ص 204،205 .

- يكون استهداف التضخم بأحد الميكانيزمات المعروفة من قبل البنك المركزي مثل : الاحتياطي النقدي ، السوق المفتوحة ، عرض النقود .

أ.**الفترة [2008– 2010]** : لقد بلغ معدل 4،86% سنة 2008 وسجل معدل مرتفع بنسبة 5،74 % سنة 2009 إن هذا الارتفاع كان ناتجا عن :

_ ارتفاع الرواتب والأجور ومن دون أن تقابلها زيادة الإنتاجية .

_ ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية .

_ ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية إلى 74،47 % .

إن معدل التضخم لسنة 2009 والمقدر ب 5،70 % كان ناتجا عن ارتفاع معدلات التضخم المستورد لسنة 2008، إذ أدت الأزمة العالمية إلى ارتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار ، وبالتالي ارتفاع لأسعار السلع المستوردة ، وبما أن 60% من واردات الجزائر تتم بعملة اليورو وذلك لأن الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للجزائر .

سنة 2012 نلاحظ أن في هذه السنة سجلت معدلات التضخم 8،9 % التوسع في منح الائتمان مما أثر على ارتفاع الأسعار (نظرية كمية للنقود) .

وما يمكننا ملاحظته هو أن معدلات التضخم لا تتوافق مع المعدلات المستهدفة من طرف السياسة النقدية ، لكن هذا لا يمنع من أن السياسة النقدية لها أثر على معدلات التضخم .

ب.**الفترة [2011– 2013]** : نلاحظ أن التضخم انخفض سنة 2010 حيث بلغ معدله 3،91 % وذلك مقارنة بسنة 2009 ثم ارتفع سنة 2011 وأصبح 5،2 % ووصل سنة 2012 إلى 8،89 % ثم انخفض سنة 2013 إلى 3،30 % .

ج.الفترة [2014– 2015] : ارتفاع معدل التضخم ليلامس مستويات ال 5 % وهذا بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري المرتبط كلية به .

الجدول 4 : يوضح علاقة الكتلة النقدية برصيد ميزان المدفوعات

السنوات	الكتلة النقدية	رصيد ميزان المدفوعات
2008	6955،9	36،99
2009	7178،7	3،85
2010	8162،8	15،32
2011	9929،2	20،14
2012	11015،1	12،05
2013	11941،5	0،134
2014	13673،2	-5،88
2015	13704،5	-27،537

4. علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات :

أ. **الفترة [2008–2010]** : نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات المقيم بالدولار تأثر بصفة كلية بالعائدات النفطية وسجل قيما موجبة منذ 2008 بمعدل 36،99 % وفي 2009 انخفض إلى 3،85 % ليرتفع في سنة 2010 إلى 15،32 %.

ب. الفترة [2011- 2013] : نلاحظ في سنة 2011 ارتفاع لقيمة رصيد ميزان المدفوعات بمعدل 20،14 % لينخفض في سنة 2012 بمعدل 12،05 % لكن يبقي موجب حتى سنة 2013 .

ج. الفترة [2014-2015]: نلاحظ أن تأثير ميزان المدفوعات واضح وجلي لأن الجزائر قد سجلت عجزا في ميزان المدفوعات لسنتين متتاليتين وهما 2014 و 2015 ، ولأن متغيرات السياسة النقدية في هاتين السنتين لم تستطع ضبط ذلك الاختلال في باقي القطاعات ومن المؤكد أن يعود السبب لمكانة سعر النفط .

خاتمة الفصل الثاني :

على الرغم من المحاولات الحديثة في الاقتصاد الجزائري لإيجاد مكانة للسياسة النقدية كمجموعة من المتغيرات المؤثرة على الاقتصاد الوطني إلا أن متغيرات السياسة النقدية والمرتبطة بالعلاقة الجدلية بين البنك المركزي والسياسة المنتهجة من قبل الحكومة ومدى تأثير البنك المركزي على السياسة النقدية كمرحلة أولية وعلى التوازن الاقتصادي كهدف نهائي ، وهذا ما سعى إليه بنك الجزائر من خلال السياسة النقدية التي حاول بها جاهدا التأثير على التوازن الاقتصادي هذا الأخير الذي لا يزال يعاني (مثلما وضحته النظرية الاقتصادية)، من تضارب أهداف السياسة النقدية وهو ما حدث فعلا في الجزائر .